

علي رضي المجبرة وقال الاذرعين بينهما انه بين ايضا خوجا
من خلاف من يعتبر رضاها **فصل** في عاقبة النكاح
وما يذكر معه **لا تقعد امرأة نكاحا** ولو باذن ابيها بالان
او قبولا لا لغرضها ولا لغرضها اذ لا يليق بحسن العادة
دخولها فيه لما قصد منها من الحيا وعدم ذكره اصلا وتقدم
خير لا نكاح الابوي وروي ابن ماجه خير لا تزوج المرأة
المرأة ولا المرأة نفسها واخرجه الدارقطني باسناد علي
شروط الشيخين ومثلها الحديث كلف تزويج اخيه مثلا فبان
رجلا مع ذكره ابن المسكوت وخرج بلا تقعد ما لو وكلها رجل
في انها تقول اخر من تزوج مواليته او قال وليها وليين عني
من بزواجك او اطلق فولدت وعقد الوكيل فانه يقع
ويقبل اقرار مكلفه به لمسه وان كذبها وليها
لان النكاح حق الزوجين فيثبت بتصديقها كالمبيع وغيره
ولا بد من تفصيلها الاقرار تقبلت زوجين منه وفي بعض
عدلين ورضائي ان كانت ممن يعتبر رضاها وهذا في اقرارها
المبتدأ فلا ينافي ما سبق في الدعوي من انه يكفي اقرارها
المطلقة فان ذاك محله في اقرارها للواقع في جواب
الدعوي ولو كان احدهما رقيقا اشترط مع ذلك تصديق
سيده ولو اقرت لرجل ووليها لاخر عمل بالاسبق فان
اقر معا فلا نكاح ذكره الملقين في تصحيحه وقولي لمصداقها
من زيادتي وكما ملطفه السكرانة **ويقبل اقرار مجبر**
اب

منه

تقوله فلا نكاح الا بالزوج
تقولها حينئذ
تقدم وهو المقيد
وهو المقيد
عشر

اب اوجد اوسد علي مواليته **له** اي بالنكاح لعقد رثة على انشا
خلاف غيره لتقده علي رضاها **ولاب** وان علا **تزوج**
بلا اذن منها **بشرطه** بان يزوجهما وليين بينهما عداوة ظاهرة
بهرثتها من تقعد البلد من كفو ولها موسر به كبيرة كانت
او صغيرة عاقلة او مجنونة كمال شعفته وخبر الدارقطني
الشيخ الحق بنفسها من وليها والبريز وجهها ابوها وفرد
بشرطه من زيادتي **وسن له استنيد انها مكلفه** تطيبا
لخاطرها وعليه حمل خبر مسلم والمكر يستأمرها ابوها بخلاف
غيره فانه يعتبر في تزويجها استنيد انها كما سبق في
مكلفه من زيادتي ومثلها المسكرانة **وسكرانها** بقيد زني
بعده اي بعد استنيد انها **اذن** للاب وغيره ما لم تكن
ظاهرة في الخلع كصياح وخراب حد خبر مسلم واذنها
وهذا بالنسبة للفقير لا لعقد كغيره وكونه من غير
تقعد البلد **ولا يزوج** وليها اب او غيره عاقلة **ثبنا**
وهي من زالت بكامها **وطي** بقيد رثة بقوي في ثبنا
ولو حراما او نائمة **ولا غير اب** وسيده عذبي ولا
وسلطان ومن جاشية نسب كاخ وعمر **بكر** عاقلة
الاباذنهما ولو يلفظ الوكالة **بالفدين** خبر الدارقطني
السابق وخبر لا شكوا اليتم حتى تستأمر من رواه
الترمذي وقال حسن صحيح اما من خلقت بلا بكرة او زالت
بكرتها غير ما ذكر كسقطه والسبع وحدة حينئذ ووطي في دبرها

فان كان غير كفو ولم يصح لان استانها
ورضيته وشترها وكذا
كروا مكلفه اه

195